العرب
الأربعاء 2020/02/26
السنة 42 العدد 11629

حزب الله.. الولاء لإيران قبل الأمن الصحي للبنان

عديد نصار
كاتب لبناني

لم يكن في وارد انتفاضة 17 أكتوبر، منذ انطلقت، أن تضع حزب الله على رأس استهدافاتها، وعلى الرغم تصدر هذا الحزب مواجهة الانتفاضة من خلال خطابات زعيمه الذي أعلن بوضوح رفضه لأهدافها، كما من خلال إرسال وتحريض المجموعات التشبيحية للاعتداء على المتظاهرين والتهجم عليهم في عمليات "غزو" لساحات اعتصامهم وأماكن تظاهرهم، إلا أن خطاب الانتفاضة لم يتغير، واضعا جميع القوى السياسية التي شاركت في السلطة على مدى 30 سنة في خانة واحدة في تحمل المسؤولية عما آلت إليه أوضاع البلاد والكارثة الاقتصادية والاجتماعية التي ألمت بها.

لم يكن ذلك حبا لحزب الله وزعيمه، ولا خوفا من سلاحه أو بطشه، ولكن ذلك كان لأمرين بسيطين: الأول والأهم العمل على افتكاك القواعد الشعبية التي تعتبر البيئة الحاضنة للحزب، والرازحة كما كل اللبنانيين تحت وطأة الأزمات المتفاقمة، وبالتالي عدم إثارة الشكوك لديها حول حقيقة الانتفاضة كي تكون في صلبها، لأنه دون هذه الفئة من المجتمع لا يمكن للانتفاضة أن تحقق هدفها الأساس لتحقيق باقي أهدافها والمتمثل في الانتقال من مجتمعات الرعايا الطائفية إلى مجتمع المواطنة المتساوية في رحاب وطن لجميع أبنائه وبناته يحكمه القانون ويسوده عمل المؤسسات. والثاني عدم جر الخارج الإقليمي والدولي إلى ملعب الانتفاضة.

حزب الله الذي وضع لبنان تحت حجر مالي وفي قبضة عصابات ناهبة، بات يمثل أيضا تهديدا صريحا للأمن الصحي لعموم اللبنانيين

غير أن حزب الله لم يترك بابا إلا وشرّعه على نفسه في تأكيد عدائه للانتفاضة الشعبية ولجميع أهدافها، ممارسا قمعا ظاهرا وخفيا على أبناء المناطق التي يسيطر عليها مانعا عليهم التظاهر والاعتصام وملاحقا الناشطين منهم الذين يشاركون في التظاهرات في المناطق الأخرى. وهو لم يترك وسيلة لتشويهها إلا واستخدمها مسخرا وسائل إعلامه وحلفائه وجيشه الإلكتروني لإطلاق اتهامات متنوعة بحق الناشطين ولإطلاق النعوت المسيئة إليهم.

وفي حين فُرض حظر تام للتظاهر في الضاحية الجنوبية لبيروت، أتيح للشيوعيين واليساريين تنظيم "حراك" شعبي غير صدامي، أي أنه لا يهاجم إلا القوى التي كانت منضوية في اصطفاف 14 آذار، وتحديدا سمير جعجع قائد القوات اللبنانية وكذلك المصارف وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، مستثنيا حزب الله وحركة أمل. ومع ذلك لم يسلم المتظاهرون الجنوبيون في صور والنبطية من الاعتداءات المتكررة.

غير أن كل ذلك لم يكف، إلى أن جاءت الكورونا لتضرب في قم، لمخة حزب الله المقدسة. هنا برز بوضوح أن حزب الله الذي تصدى للانتفاضة لا تعنيه معاناة اللبنانيين الاقتصادية والمعيشية فحسب، وإنما لا تعنيه صحتهم العامة أيضا.

فرض حزب الله على الحكومة أجندته كاملة. فليس هناك وقف للرحلات الجوية من إيران إلى بيروت، ولا أحد يمكنه أن يتحكم بكيفية وصول "الحجاج" وكيفية استقبالهم وانتقالهم إلى أماكن سكناهم المنتشرة في مختلف المناطق، مع أن أول حالة إصابة سجلت في لبنان بفايروس كورونا المستجد جاءت من إيران وبالتحديد من مدينة قم.

وفي مطار بيروت الدولي، حيث ينبغي أن تتشدد المراقبة على الوافدين من البلاد المصابة بالفايروس، ظهر إلى العلن مدى سيطرة حزب الله على هذا المطار وتحكمه بأمنه. فيد حزب الله فوق يد الأمن العام ووزارة الصحة والحكومة مجتمعة. وقد افتضح ذلك عندما أقدم عنصر من الحزب على الاعتداء على إحدى المراسلات التي كانت تسأل القادمين على متن طائرة إيرانية من طهران، حيث انتزع هاتفها المحمول وفرض عليها تشغيله ثم بادر إلى مسح ما قامت بتسجيله مع القادمين بمعرفتهم ورضاهم، كل ذلك على مرأى ومسمع القوى الأمنية في المطار دون أن تحرك ساكنا.

وفي حين أغلقت غالبية الدول أراضيها أمام الوافدين من إيران، برر وزير الصحة استمرار استقبال الطائرات الإيرانية بأسباب سياسية و"إنسانية"، إذ لا يمكن للبنان أن يرفض استقبال أبنائه القادمين من إيران. بينما عمدت السعودية إلى الطلب من الكويت الإبقاء على السعودي المصاب بالفايروس على أراضيها حتى استكمال علاجه. أما كندا فقد عمدت إلى تشديد المراقبة على جميع الوافدين من كل بلدان العالم بعد أن تبين لها مدى خطورة انتشار الفايروس في عدد كبير من الدول.

لبنان المحكوم من حزب الله، الذي تصدى للانتفاضة وأمّن حماية نظام المناهبة وإعادة إنتاج حكومته بالطريقة التي تؤكد سيطرته على البلاد، بات مهددا بالكورونا.

فاستمرار فتح أجوائه ومطاره للطائرات الإيرانية يمثل تهديدا صريحا للأمن الصحي في البلاد، حتى بات حزب الله الذي وضع لبنان تحت حجر مالي وفي قبضة عصابات ناهبة، يمثل أيضا تهديدا صريحا للأمن الصحي لعموم اللبنانيين. وهذا ما يجعل الصدام أمرا محتوما بين الانتفاضة وبين الحزب، إذ لم تعد المسألة متعلقة بلقمة العيش فقط، بل بالخطر المحدق بصحة كل من هو متواجد على الأراضي اللبنانية، لا لشيء إلا لأن حزب الله لا يريد قطع خطوط الاتصال مع إيران لأنه بذلك تنقطع عنه الإمدادات والمؤونة. وإلا فما معنى أن يترك القادمون يخرجون من حرم المطار دون الالتزام بنقلهم بباصات خصصتها لهم وزارة الصحة؟

سيكون حزب الله مع اللبنانيين وجها لوجه، وبالتحديد مع ما يقول عنهم إنهم "بيئته الحاضنة" إذا سُجلت إصابات جديدة بفايروس كورونا المستجد بين القادمين من إيران.

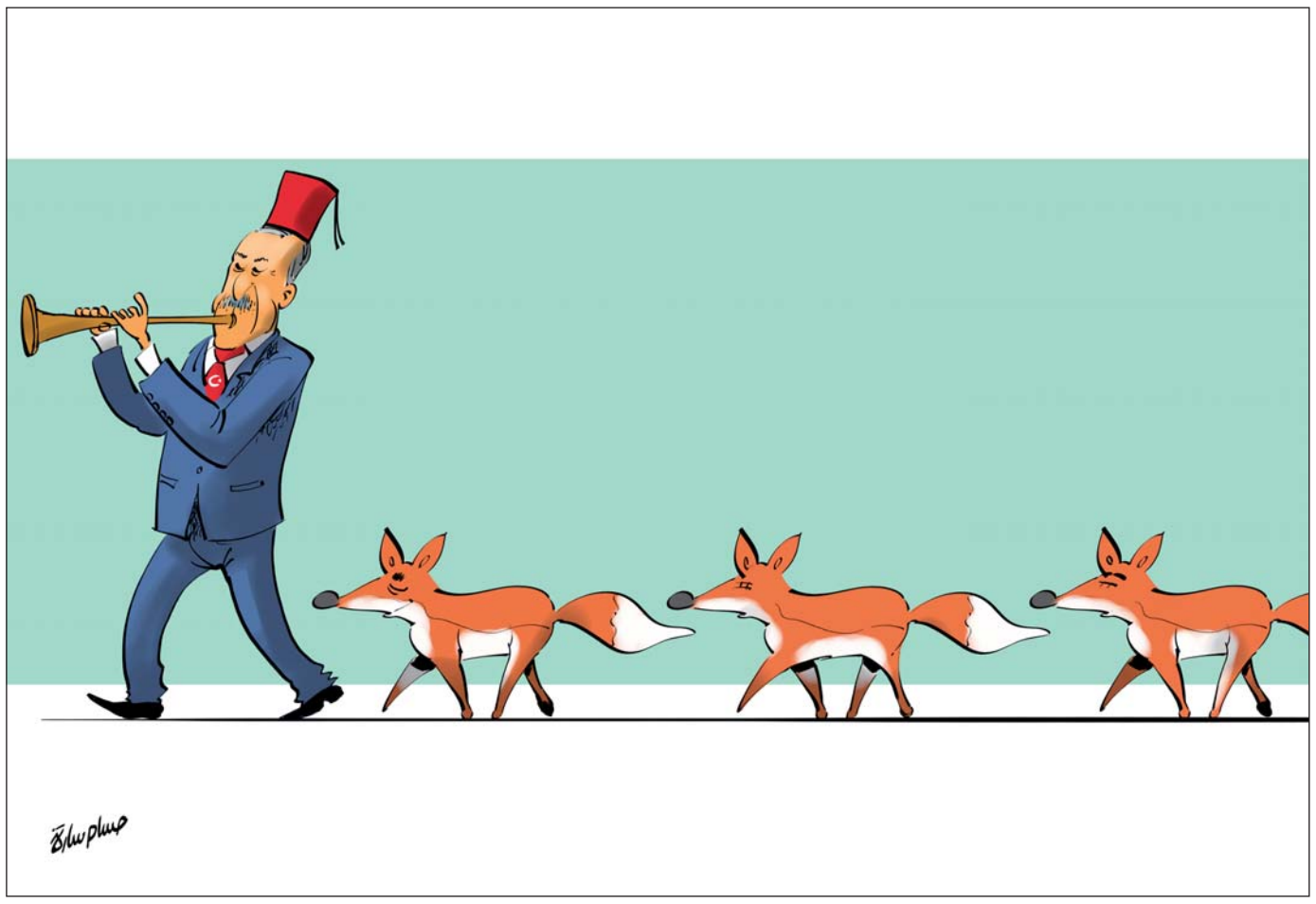

ثعالب الصراع في سوريا ومآلات الأصوليين الإسلاميين

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

لم يكن خافيا حتى على البسطاء، أن الهدف الحقيقي للأدوار التي تؤديها في سوريا، الأطراف الأربعة، الروسية والأميركية والتركية والإيرانية، تمضي في سياق الصراع على ذلك البلد، أكثر من الإجهاز على الإرهاب فيه. فقد باتت ذريعة القضاء على الإرهاب أشبه بتغليف مخادع للأهداف الحقيقية.

في هذا السياق، نجد الشيء ونقيضه داخل الطرف الواحد. فليس ما تقوله- مثلا- الخارجية الروسية وينم عنه سياق عملها، هو نفسه الذي تعبر عنه توجهات المؤسسة العسكرية الروسية. فهذه الأخيرة معنية باحتواء وإحباط الطموحات التركية، وتقف بالمرصاد لما تعتبره تجاوزات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وفي موازاة ذلك، تحافظ الدبلوماسية الروسية على هدوئها وتتمسك بالأمل في أن يغير أردوغان سلوكه تدريجيا، وفي هذا الموقف يحرص الروس على جذب أردوغان أكثر فأكثر إلى سوق السلاح الروسي، وإلى الحفاظ على علاقات اقتصادية قوية معهم، ويحاولون إقناعه ببذل كل ما يستطيع لكي يتجنب الصدام معهم، وأن يتراجع خطوة تلو الأخرى، عن موقفه الأساسي من النظام السوري، إذ سيكون ذلك- في رأيهم- أكرم له من الخروج من سوريا مهزوما خائب الأمل.

أردوغان، بدوره، لم يكن قبل وبعد تفاهماته مع الروس، يجهل أن موسكو لن تتخلى عن نظام بشار الأسد، وأنها ترى فيه الضامن لمصالحها في سوريا، بل وفي المشرق العربي بأسره.

وفي الحقيقة، تكفلت التطورات على الأرض، تقويض اتفاقيتي أستانا وسوتشي، اللتين كانتا صياغتين للتوافق على مصالح الطرفين الروسي والتركي في سوريا. وقد بدت الآن المواجهة العسكرية بينهما شبه محتمة إن ظل أردوغان متمسكا بأحلامه.

في شهر يناير الماضي استشعر الرئيسان، فلاديمير بوتين وأردوغان، الحذر والحرج، عندما التقيا في افتتاح مشروع خط أنبوب الغاز الطبيعي من روسيا إلى تركيا "ترك ستريم"، إذ انعكست على قسمات وجه كل منهما حال التوتر في إدلب. وكان خبراء الطاقة والقائمون على المشروع، مغمورين بمشاعر مغايرة لتلك المشاعر الذي عبر عنها القادة العسكريون الروس. فهؤلاء الأخيرون يجزمون بأن محاولات أردوغان التعرض للدور الروسي في سوريا، شأنهم شأن الأميركيين، ستكون لها تداعيات خطيرة على الاتحاد الروسي ما لم تواجهها موسكو بحزم. فالعسكريون ميالون إلى هذا الخيار، لاسيما وأن القوات الروسية تملك زمام المبادرة في سوريا في وقت أصبحت فيه الحرب على الإرهاب حربا من أجل روسيا وحربا لتأمين المصالح الإستراتيجية.

ثم إن الرأي العام في روسيا يميلُ لمسألة الحفاظ على المصالح، ولديه حساسية من الدور التركي، وسيتجاوب مع أي تحرك لمنع أنقرة من إحباط طموحات موسكو. وعند اضطرار الروس للمفاضلة بين تركيا وإيران فإن كفة الإيرانيين ترجح، ويكتسب هذا الأمر أهمية مؤكدة بحكم وجود الإيرانيين في سوريا كطرف ثالث منخرط في الصراع بقوة. لكن الإدارة الروسية لا تزال تستشعر الحرج من ترجيح كفة الإيرانيين بحكم العاملين الأميركي والإسرائيلي، واحتمالات تعرض روسيا لعقوبات اقتصادية وتدابير سياسية لمواجهة المصالح الروسية في مناطق أخرى من العالم. لكن الحسبة الموضوعية الروسية، في سوريا، تراعي العديد من الاعتبارات. فإن كان التركي هو الشريك الاقتصادي الكبير، فهو في الوقت نفسه يمثل عبئا عسكريا في سوريا يصعب الصبر عليه.

من خلال سياسات موسكو ودورها في سوريا، ينكشف بؤس الإسلاميين العرب، الذين راهنوا على أنقرة وطهران، وهو انكشاف معطوف على كل الحقائق التي عبرت عنها طموحات الأتراك والإيرانيين

كذلك إن الحليف الإيراني في سوريا، يمثل رزمة من الأعباء على الروس، أولها العبء السياسي الذي يجر عبئا اقتصاديا محتملا من خلال عقوبات أميركية لأي طرف يتعاون مع الإيرانيين. والأمثلة تتوالى على أن واشنطن معنية بفرض عقوبات على من يتعاون مع خصومها، أو على من يعارضون سياساتها. فقبل أيام، تعرض الروس لعقوبات طالت مؤسسة الطاقة الروسية العملاقة "روس نفط" بسبب مساعدتها نظام نيكولاس مادورو في فنزويلا، على التهرب من العقوبات الأميركية.

كذلك فإن إيران تشكل عبئاً أمنيا على الروس، من خلال استهداف إسرائيل لنقاط تموضع الإيرانيين، علما بأن طهران لا تملك ولا ترغب في الاعتراض على التنسيق الروسي الإسرائيلي. ثم إن طبائع النظام الإيراني لا تلقى استحسان الروس، بحكم حرص الملالي على إقصاء العناصر الليبرالية الإيرانية عن السياسة، وحرصهم على حرمانهم من خوْض السباق الانتخابي الأخير، بهدف تعزيز تيار الحرس الثوري وحلفائه المحافظين، على النحو الذي أقلق الروس!

بخلاف ذلك، فإن حرص الروس على التمسك بمكتسباتهم في سوريا، يجعلهم معنيين بعدم استفزاز واشنطن وجلب المزيد من العقوبات لهم، ما عدا المسائل التي تمثل بالنسبة لهم ضرورات إستراتيجية لا رجعة عنها.

في هذا الخضم ومن خلال سياسات موسكو ودورها في سوريا، ينكشف بؤس الإسلاميين العرب، الذين راهنوا على أنقرة وطهران، وهو انكشاف معطوف على كل الحقائق التي عبرت عنها طموحات الأتراك والإيرانيين، بما تمثله من انزياحات عن المسائل المبدئية.

فالتركي له علاقات اقتصادية وأمنية مع إسرائيل لا تنفصم عُراها. وثبت أن انخراطه في الصراع السوري، لم يكن لأجل مصلحة شعب سوريا، لاسيما عندما توسل أردوغان التفاهمات والاتفاقات مع الروس والأميركيين.

أما الإيرانيون، فبالإضافة إلى عدم اعتراضهم على التنسيق الروسي الإسرائيلي في سوريا؛ لم يسجلوا أي ردود أفعال على تعرضهم للقصف الإسرائيلي داخل مناطق السيطرة الروسية. فالمشهد لا يزال يزدحم بالثعالب المتنافسة، بينما القطط الموالية لها تموء بكل ما هو غير ذي معنى. بل إن السُذج الذين انضموا إلى المجموعات الأصولية التي صدّقت خطاب الوعود والغواية، تحولوا إلى وقود حرب ومرتزقة، لا يحفل أي طرف بمصائرهم ولا يتورع عن دفعهم إلى أي محرقة أو إلى أي مآل!

دولة الحرس الثوري في مواجهة العالم

فاروق يوسف
كاتب عراقي

"التصويت واجب ديني.. سيضمن المصالح الوطنية لإيران.. أدعو الإيرانيين إلى التصويت مبكرا". بهذه الكلمات مهّد المرشد الأعلى علي خامنئي للانتخابات التشريعية التي شهدتها بلاده.

وبالرغم من أن الانتخابات تعد إجراء مدنيا، القصد منه تداول السلطة سلميا بناء على إرادة الشعب فإن رجلا مثل خامنئي، لا يمكنه سوى أن يضفي عليها طابعا دينيا.

ذلك ما يمكن تفهمه غير أن ما لا يُفهم أن يتوزع سياسيو الحكم الملتفون حول خامنئي بين فريقين. إصلاحي معتدل ومحافظ متشدد في ظل سلطة مطلقة، لا تمتّ بصلة إلى التفكير الديمقراطي.

لقد سبق للإصلاحيين والمحافظين أن تبادلوا السلطة من غير أن يحدث ذلك التبادل أي تحول يُذكر في حياة الإيرانيين. فالإصلاحي محمد خاتمي كان مقيد الصلاحيات، فيما كان أحمدي نجاد يبدو أكثر حرية، غير أن الاثنين كانا لا يفعلان إلا ما ينسجم مع توجيهات الولي الفقيه. صنعت جمهورية الملالي ديمقراطيتها في إطار الواجب الديني.

وإذا ما كان زمن الإصلاحي حسن روحاني قد شهد انفتاحا على العالم من خلال الاتفاق النووي الذي وُقّع مع الدول الكبرى، فإن ذلك الزمن شهد أيضا إعادة فرض العقوبات الأميركية على إيران وهو ما سمح للمتشددين بأن يؤكدوا صواب نظريتهم المبنية على قاعدة عداء الغرب لإيران بغض النظر عمَن يحكمها أو الطريقة التي تُحكم من خلالها.

هناك قراءة إيرانية لا علاقة لها بموقف إيران السلبي من محيطها ومن العالم الخارجي. فالمحافظون الذين يعتبرون أنفسهم الأقرب إلى خط الخميني ينظرون بعين الشك إلى الإصلاحيين، الذين لا يقلون عنهم تمسكا بذلك الخط الذي يدعو إلى فرض الوصاية على شيعة العالم العربي.

اليوم إذا يقترب المحافظون من خلال مرشحي الحرس الثوري من السلطة ستبدو فكرة تداول الحكم باعتبارها جزءا من مرحلة تجريبية لم يعد الاستمرار فيها ممكنا. فالإصلاحيون ورطوا إيران في حوار عقيم مع الغرب.

ما يجمع عليه المتشددون في ذروة صعود الحرس الثوري أن بإمكان إيران أن تفعل ما تراه مناسبا لسياستها العقائدية. وهي لا تحتاج إلى اتفاقات تقيد حركتها. ما يملكه الحرس الثوري من علاقات بالمافيا الدولية يمكن أن يقلل من تأثير العقوبات الأميركية وبالأخص على مستوى التحويلات المالية.

ليس مستبعدا أن يكون استيلاء الحرس الثوري على السلطة سببا في عقوبات جديدة. ذلك لا يمنع من أن يستمر النظام الإيراني في سخريته من مصيره ما دام هناك واجب ديني يحتم على الإيرانيين الانصياع لنتائج انتخابات أكدت أطراف دولية عديدة عدم نزاهتها.

خسر الإصلاحيون الانتخابات. إيران لم تخسر شيئا. ربح المحافظون الانتخابات. إيران لم تربح شيئا. فالسلطة تظل وستبقى في يد المرشد الأعلى. الأوروبيون يعرفون ذلك. الأميركان قبلهم يدركون أن الإصلاحيين الذين تعاملوا معهم ما هم إلا كومبارس الكوميديا الإيرانية التي تظهر مؤقتا لكي تسلم أمرها في ما بعد إلى تراجيديا محكمة كان أحمدي نجاد أحد رموزها.

لا يمكن التعرف على حقيقة النظام الإيراني إلا من خلال حكم المتشددين.

في هذه الحقبة المليئة بالأزمات اختار النظام الإيراني أن يكون مخلصا لنفسه. فهو نظام إرهابي لا يؤمن بالقانون الدولي ولا بميثاق الأمم المتحدة ولا بحقوق الإنسان. إنه نظام عائد بطبعه إلى زمن الغابة. وما على المجتمع الدولي سوى أن يتعامل مع تلك الخلاصة.